



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع التاسع

نيويورك، ١٩-٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس لجنة حدود الجرف القاري من رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف

ردا على رسالتكم المؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ (SPLOS/38) بشأن مسألة تمويل مشاركة أعضاء اللجنة من البلدان النامية في أعمال لجنة حدود الجرف القاري، أود اخباركم بأن الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعقود في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ قد نظر في المسألة. وبالإضافة إلى رسالتكم، كان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمانة العامة بشأن طرائق إنشاء صندوق استثماري وأمثلة للصناديق الاستثمارية التي يتولى الأمين العام للأمم المتحدة إدارتها.

ويسعدني أن أخطر بآن عددا من الوفود قد أعرب عن تأييده من حيث المبدأ لإنشاء صندوق استثماري يتولى الأمين العام إدارته ويستخدم في تغطية مصروفات السفر والإقامة لأعضاء اللجنة من البلدان النامية خلال فترات أدائهم لواجباتهم كأعضاء في اللجنة. ويسود تفاهم عام بأن هذا الصندوق الاستثماري سيمول على أساس التبرعات، وتتمثل أنسب طريقة للشروع في العمل في قيام اجتماع الدول الأطراف بتوجيه توصية في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي إدارة الصندوق الاستثماري المرتقب بطريقة لا تؤثر على استقلالية اللجنة وأعضائها.

ونتيجة للمناقشة، خلصنا إلى أنه لكي يقوم الاجتماع بصياغة أي توصيات فإنه يحتاج من اللجنة إلى معلومات واقعية تفصيلية مكتوبة فيما يتصل بالاحتياجات الفعلية والتقديرات المالية لكل دورة، وأنه سيصعب اتخاذ أي إجراء بدون تلك المعلومات.

وفي ضوء ما ورد آنفا، أطلب إليكم التكرم بتقديم هذه المعلومات بغية تمكين الاجتماع العاشر للدول الأطراف (٢٢-٢٦ أيار/ مايو عام ٢٠٠٠) من النظر في طلب اللجنة واتخاذ الإجراء المناسب.

وأود إبلاغكم بأن عدة وفود قد أعربت في الاجتماع التاسع عن رغبتها في أن يتم إخبارها بأنشطة اللجنة. واقترح لذلك أن تتكرم بالنظر في إرسال بياناتكم عن عمل اللجنة إلى اجتماعات الدول الأطراف للإحاطة بها.

(توقيع) بيتر تومكا

رئيس الاجتماع التاسع للدول الأطراف
في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

— — — — —